مجموعة القانون المغربي

القانون الجديد للمسطرة المدنية والتنظيم القضائي

- القانون الجديد رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية؛
- القانون الجديد رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
- القانون الجديد رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية؛

إعداد وتقديم
امحمد لفروجي
دكتور دولة في القانون
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بالرباط
مدير المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات
رئيس المركز المغربي للدراسات حول قانون الأعمال

170
الطبعة الثانية عشرة - 2026 - الثمن: 75 درهم

«مجموعة القانون المغربي»

عدد 170

إعداد وتقديم

امحمد لفروجي

دكتور دولة في القانون

أستاذ قانون التجارة والأعمال بكلية الحقوق بالرباط

مدير المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات

رئيس المركز المغربي للدراسات حول قانون الأعمال

الهاتف: 06 61 39 30 77

الإيداع القانوني : 2011 M0 2386 - ردمك : 978-9954-23-075-6

ISSN: 2028-5647

التصفيف والإخراج

إدكل برانت - الرباط- الهاتف:90 70 72 37 05- الفاكس :81 52 25 22 05

الطباعة والسحب

مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء - 2026

38 38 25 22 05 /89 58 25 22 05 - الفاكس :81 52 25 22 05

هام: إن صيغة النص كما هو منشور بالجريدة الرسمية هي وحدها التي يعتد بها قانونا

الفهرس

القسم الأول: مبادئ عامة 12

الباب الأول: مقتضيات تمهيدية 12

الباب الثاني: دور النيابة العامة أمام المحاكم 14

القسم الثاني: اختصاص المحاكم 16

الباب الأول: مقتضيات عامة 16

الباب الثاني: الاختصاص النوعي 19

الفرع الأول: اختصاص محاكم الدرجة الأولى 19

الجزء الأول: اختصاص المحاكم الابتدائية 19

الجزء الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية 21

الجزء الثالث: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم بالابتدائية 22

الفرع الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الثانية 30

الفرع الثالث: مقتضيات مشتركة بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية 30

الباب الثالث: الاختصاص المحلي 32

الباب الرابع: الاختصاص القضائي الدولي 35

القسم الثالث: المسطرة أمام محاكم الدرجة الأولى 37

الباب الأول: تقييد الدعوى 37

الباب الثاني: الجلسات والأحكام 42

الفرع الأول: الجلسات 42

الفرع الثاني: قواعد المسطرة 44

الجزء الأول: المسطرة الشفوية 44

الجزء الثاني: المسطرة الكتابية 46

الفرع الثالث: الأحكام 49

الباب الثالث: إجراءات تحقيق الدعوى 52
الفرع الأول: مقتضيات عامة 52
الفرع الثاني: الخبرة 54
الفرع الثالث: المعاينة 57
الفرع الرابع: الأبحاث 58
الفرع الخامس: اليمين 62
الفرع السادس: تحقيق الخطوط والزور 63
الجزء الأول: تحقيق الخطوط 63
الجزء الثاني: ادعاء الزور 65
الباب الرابع: الطلبات العارضة والتدخل ومواصلة الدعوى والتنازل 67
الفرع الأول: إدخال الغير في الدعوى 67
الفرع الثاني: إحالة الدعوى أمام محكمتين مختلفتين وارتباط الدعويين 68
الفرع الثالث: التدخل الإرادي ومواصلة الدعوى 69
الفرع الرابع: التنازل 70
الباب الخامس: المصاريف 70
الباب السادس: التعرض 72
الباب السابع: الاستئناف 73
الباب الثامن: التنفيذ المعجل 78
القسم الرابع: المساطر الخاصة بالاستعجال ومسطرة الأمر بالأداء 79
الباب الأول: الأوامر المبنية على طلب والمعاينات 79
الباب الثاني: قضاء الاستعجال 80
الباب الثالث: مسطرة الأمر بالأداء 82
القسم الخامس: المساطر الخاصة 85
الباب الأول: دعاوى الحيازة 85
الباب الثاني: عروض الوفاء والإيداع 86
الباب الثالث: المساطر المتعلقة بقضايا الأسرة 88
الفرع الأول: مقتضيات عامة 88
الفرع الثاني: النيابة القانونية 89
الفرع الثالث: بيع منقولات المحجور 90

الفرع الرابع: البيع القضائي لعقار المحجور 92
الفرع الخامس: الطلاق والتطليق 94
الفرع السادس: المقررات القضائية المتعلقة بالحالة المدنية 95
الفرع السابع: وضع الأختام بعد الوفاة والتعرض على وضعها ورفعها 96
الفرع الثامن: إحصاء التركة 100
الفرع التاسع: قسمة التركة 100
الفرع العاشر: الغيبة 101
الفرع الحادي عشر: أهلية الدولة للإرث 102
الباب الرابع: المسطرة في القضايا الاجتماعية 103
الباب الخامس: الاختصاص والمسطرة في قضايا قضاء القرب 106
الفرع الأول: مقتضيات عامة 106
الفرع الثاني: الاختصاص والمسطرة 107
الفرع الثالث: التبليغ والتنفيذ 108
الباب السادس: التجريح 108
الباب السابع: تنازع الاختصاص 110
الباب الثامن: تعرض الغير الخارج عن الخصومة 111
القسم السادس: المسطرة أمام محاكم الدرجة الثانية 112
الباب الأول: إجراءات تحقيق الدعوى 112
الباب الثاني: قرارات محكمة الدرجة الثانية 115
الباب الثالث: مواصلة الدعوى والتنازل 119
الباب الرابع: المصاريف 119
الباب الخامس: التعرض 120
القسم السابع: محكمة النقض 120
الباب الأول: الاختصاص 121
الباب الثاني: المسطرة 132
الباب الثالث: مساطر خاصة 132
الفرع الأول: دعوى الزور أمام محكمة النقض 133
الفرع الثاني: تنازع الاختصاص 134
الفرع الثالث: مخاصمة القضاة

القسم الثامن: إعادة النظر 136
القسم التاسع: طرق التنفيذ 138
الباب الأول: إيداع وقبول الكفالة النقدية أو البنكية 138
الباب الثاني: تقديم الحسابات 138
الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للمقررات القضائية 140
الفرع الأول: مقتضيات تمهيدية 140
الفرع الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ 146
الفرع الثالث: المسطرة أمام قاضي التنفيذ 147
الباب الرابع: حجز المنقولات والعقارات 151
الفرع الأول: الحجز التحفظي 151
الفرع الثاني: الحجز التنفيذي 154
الباب الخامس: الحجز لدى الغير 174
الباب السادس: الحجز الارتهاني 179
الباب السابع: الحجز الاستحقاقي 180
الباب الثامن: توزيع حصيلة التنفيذ 181
القسم العاشر: مقتضيات مشتركة بين جميع المحاكم 182
القسم الحادي عشر: رقمنة المساطر والإجراءات القضائية 187
مقتضيات انتقالية وختامية 192

قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي

القسم الأول: مبادئ وقواعد التنظيم القضائي وحقوق المتقاضين 198
الباب الأول: مبادئ التنظيم القضائي وقواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية 198
الفصل الأول: أحكام عامة 198
الفصل الثاني: مبادئ التنظيم القضائي 199
الفصل الثالث: قواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية 200
الباب الثاني: منظومة تدبير محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية وتنظيمها الداخلي 204
الفصل الأول: منظومة التدبير 204

الفصل الثاني: التنظيم الداخلي لمحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية 205
الفرع الأول: مكتب المحكمة 205
الفرع الثاني: الجمعية العامة للمحكمة 207
الباب الثالث: حقوق المتقاضين وتجريح القضاة ومخاصمتهم 209
الفصل الأول: حقوق المتقاضين 209
الفصل الثاني: تجريح القضاة ومخاصمتهم 210
القسم الثاني: تأليف المحاكم وتنظيمها واختصاصها 210
الباب الأول: محاكم الدرجة الأولى 210
الفصل الأول: المحاكم الابتدائية 210
الفرع الأول: تأليف المحاكم الابتدائية وتنظيمها 210
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية 216
الفصل الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية 217
الفرع الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية وتنظيمها 217
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية 218
الفصل الثالث: المحاكم الابتدائية الإدارية 218
الفرع الأول: تأليف المحاكم الابتدائية الإدارية وتنظيمها 220
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 220
الباب الثاني: محاكم الدرجة الثانية 220
الفصل الأول: محاكم الاستئناف 220
الفرع الأول: تأليف محاكم الاستئناف وتنظيمها 220
الفرع الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف 223
الفصل الثاني: محاكم الاستئناف التجارية 224
الفرع الأول: تأليف محاكم الاستئناف التجارية وتنظيمها 224
الفرع الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف التجارية 225
الفصل الثالث: محاكم الاستئناف الإدارية 226
الفرع الأول: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية وتنظيمها 226
الفرع الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية 227

الباب الثالث: محكمة النقض 227
الفصل الأول: تأليف محكمة النقض و تنظيمها 227
الفصل الثاني: اختصاص محكمة النقض 229
الفصل الثالث: التنظيم الداخلي لمحكمة النقض 229
الفرع الأول: مكتب محكمة النقض 229
الفرع الثاني: الجمعية العامة لمحكمة النقض 230
الفصل الرابع: التنظيم الإداري لمحكمة النقض ومصالح الإدارة القضائية بها 231
القسم الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم 231
الباب الأول: تفتيش المحاكم 231
الباب الثاني: الإشراف القضائي على المحاكم 232
القسم الرابع: أحكام انتقالية ومختلفة 233

قانون رقم 95.17 يتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية

القسم الأول : التحكيم 238
الباب الأول : التعريف و القواعد العامة 238
الباب الثاني: التحكيم الداخلي 242
الفصل الأول: الهيئة التحكيمية 242
الفرع الأول: تشكيل الهيئة التحكيمية 242
الفرع الثاني: تجريح الهيئة التحكيمية 244
الفرع الثالث: الإجراءات و الطلبات العارضة 244
الفصل الثاني: الحكم التحكيمي 251
الباب الثالث: التحكيم الدولي 257
القسم الثاني: الوساطة الاتفاقية 260
القسم الثالث: أحكام انتقالية ومتفرقة 264

ظهير شريف رقم 1.26.07 صادر في 22 شعبان 1447 (11 فبراير 2026) بتنفيذ القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية(*)

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا امرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالدار البيضاء في 22 شعبان 1447 (11 فبراير 2026).

وقعه بالعطف

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عزيز أخنوش

* *

*

(*) منشور بالجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 23 فبراير 2026 .

Recueil du Droit Marocain

صدر في نفس السلسلة

Présentation
LAFROUJI M'hammed
Docteur d'État en Droit
Professeur à la Faculté de Droit de Rabat
Directeur de la Revue Marocaine de Droit
des Affaires et des Entreprise
Président du Centre Marocain d'Etudes sur le Droit des Affaires

170

12ème édition - 2026 - Prix: 75 DH